تمهيد

أن تدريس وتطبيق الأسس العلمية لعلم التمويل بالمنظمات أصبح تحدياً حقيقياً مقارنة بما كان عليه الأمر فيما سبق. فقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات جوهرية فى أسواق المال من ناحية والأدوات المالية من ناحية أخرى. إذ أصبح من النادر أن يمر يوم جديد دون الإعلان عن أخبار مالية هامة كخصخصة إحدى شركات القطاع الحكومي، أو طرح أسهم شركة جديدة للاكتتاب، أو الإعلان عن تأسيس صندوق جديد للاستثمار، أو خروج أحد الشركات من دنيا الأعمال كما كثر الحديث عن المستحدثات الجديدة فى مجال الهندسة المالية والمشتقات والخيارات والمستقبليات وغيرها من الأمور الحديثة فى مجال التمويل. وأصبحنا نعيش فى عالم من الصعب فيه لأية دولة أن تتجاهل الآثار المالية الناتجة عن السياسات المالية لدول العالم الأخرى، فقد لمس العالم كيف أن الإنهيارات التى أصابت أسواق رأس المال الأسيوية قد إنعكس أثرها على أسواق رأس المال فى دول العالم أجمع. كما أن الآثار الاقتصادية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تقتصر فقط على الولايات المتحدة بل امتدت إلى جميع دول العالم. وأصبحت الأخبار الأقتصادية جزء أساسى من النشرات الإخبارية التي نشاهدها أو نسمعها يومياً سواء المحلية أو العالمية. كما أنتشرت الصحف المتخصصة فى النواحى الاقتصادية والمالية سواء على المستوى العالمى أو المستوى المحلى.

ولقد أدى ماسبق إلى إحداث تطور سريع سواء فى نظريات التمويل أو فى تطبيقاتها، ولذا كان من الضرورى إحداث تطور جذرى فى كتابات التمويل وطرق التدريس حتى يمكن مواكبة هذه التغيرات المحيطة بنا، وحتى يمكن إعداد خريج بالمواصفات المطلوبة وإمداد رجال الأعمال والعاملين فى مجال الشركات والبنوك وأسواق رأس المال بأحدث التقنيات فى هذا المجال.

ولقد كانت هناك مجموعة من الأسباب وراء صدور هذا الكتاب، ويأتي في مقدمة هذه الأسباب ذلك التحول الاقتصادي الذي شهدته المنطقة بل والعالم أجمع خلال السنوات الأخيرة والذي لعبت فيه أساسيات التمويل والاستثمار والأسواق المالية دوراً هاماً في تحرير الاقتصاد، والتوجه به نحو

آليات السوق، ويضاف إلى ما سبق أن معظم الكتابات العربية في مجال التمويل قد اهتمت أساساً بالتحليل المالي وإدارة صافي رأس المال العامل دون الاهتمام بالموضوعات المتخصصة الخاصة بالموازنات الرأسمالية ومجالات الاستثمار وبصفة خاصة الاستثمار في الأوراق المالية وتكوين محافظ الأوراق المالية، كما خلت هذه الكتابات من تناول المستحدثات في مجال التمويل كالخيارت والمستقبليات والهندسة المالية بصفة عامة، إذ اقتصرت معظم الكتابات على مجرد التعريف بهذه الموضوعات وذلك رغم أهميتها من الناحية العلمية والعملية.

ولقد روعي في هذا الكتاب تقديم معالجة شاملة لهذه الموضوعات الهامة مع التركيز على النواحي الكمية المتعلقة بهذه الموضوعات والتي لاتتعرض لها الكتابات العربية التماساً للسهولة والتبسيط على القارئ، ولاشك إن عدم تناول هذه الموضوعات لا يؤدي في حقيقة الأمر إلى التبسيط وإنما يؤدي من وجهة نظر المؤلف إلى الإخلال بالفهم الدقيق لها، ولقد ساعدت خلفية المؤلف كأستاذ بحوث العمليات على تناول هذه الموضوعات بالدقة المطلوبة والشرح الوافي مع مراعاة الخلفية غير الرياضية لكثير من القراء.

ولقد تناولت هذه الطبعة إضافة الكثير من المعلومات الهامة مع إدخال تعديلات جوهرية على محتويات الكثير من الفصول في هذا الكتاب وبصفة خاصة الفصل الثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والثاني عشر والثالث عشر، كما تضمن الكتاب الكثير من الأمثلة والنقاط التوضيحية والتمارين المحلولة بجميع فصول هذا الكتاب، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التوضيح والشرح.

ولإيمان المؤلف بأهمية النظرية من ناحية وضرورة التطبيق من ناحية أخرى فقد قرر تقديم هذا الجهد العلمي والعملي لطالب العلم الذي يتطلع لأن يكون صاحب عمل في المستقبل القريب، وكذلك تقديمه لصاحب العمل الذي يرغب في تطوير أدائه الاقتصادي والمالي في مشاريعه المختلفة، ونأمل بذلك أن تلقى هذه الإضافات المزيد من الترحيب من جانب القارئ العربي.

القارئ المستهدف لهذا الكتاب

لقد تم كتابة هذا الكتاب كمقدمة في مجال التمويل الإداري وكذا في مجال الاستثمار وتكوين وإدارة المحافظ المالية على مستوى الطالب الجامعي في سنوات دراسته قبل النهائية وفي نفس الوقت على مستوى الماجستير في التمويل وكذا على المستوى التطبيقي لجميع العاملين في الإدارات المالية بالشركات والقائمين بالتحليل المالي وفي مجالات الاستثمار وتكوين وإدارة المحافظ المالية والباحثين في صناديق الاستثمار والبنوك وشركات السمسرة وشركات التأمين، وكذا العاملين في الشركات متعددة الجنسيات، هذا بالإضافة إلى تقديم قدر كاف من المعلومات لرؤساء مجالس إدارات الشركات والهيئات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية وجميع المهتمين بالتقويم المالي للوحدات المالية والاقتصادية .

وقد افترضنا إلمام قارئ هذا الكتاب بمبادئ المحاسبة المالية ومبادئ الاقتصاد، وكذا إلمامه بمبادئ الجبر والإحصاء، إذ تساعد هذه المقررات على تحقيق الفهم العميق لمحتويات هذا الكتاب. ورغم أهمية هذه المقررات الأساسية فقد قام المؤلف بتناول هذه الموضوعات بشكل متكامل، وبما يحقق الفهم الكامل لها في حالة عدم وجود هذه الخلفيات العلمية السابق الإشارة إليها.

كما تم مراعاة ثبات المستوى ودرجة العمق في المعالجة بحيث تبعد عن السطحية في معالجة الأمور مع استبعاد التعقيدات النظرية ولكن دون الإخلال بالمفهوم. ولقد اهتم المؤلف باستعراض وبشكل مبسط أحدث النظريات العلمية والتي نال أصحابها جوائز نوبل في اقتصاديات التمويل في السنوات السابقة.

ويود المؤلف التوجه بالشكر إلى الدكتور يسري خليفة والدكتور محمد عنتر والدكتورة أميرة فؤاد والدكتورة غادة الجنزوري والزملاء محمد علي ورشا حماد وعبلة حجازي على المناقشات الممتعة والبناءة والتي كان لها فضل كبير في كتابة وشرح الكثير من أجزاء هذا الكتاب في طبعاته الأولى، كما نتوجه بالشكر إلى السيد/ عمر عبد الوهاب حسن الذي تولى كتابة هذا الكتاب بشكل ساعد على إخراجه في شكل جيد ودقيق.

أ.د/ حسين عطا غنيم

سبتمبر 2004م